دلو صباحي

almesfer@hotmail.com
عبدالله المسفر العدواني

دمشق عاصمة الخلافة.. وسفك الدماء!

في السابق وقبل أن تأتي هذه الأنظمة عندما تذكر دمشق تذكر عاصمة الخلافة، وعندما نذكر دمشق الماضي نتذكر الفتوحات الإسلامية الكبيرة والبطولات التي سطرها أبناء الإسلام في ذلك الزمان، أما دمشق اليوم فتبكي وتتحسر اذ أصبحت دمشق سفك الدماء.

ظلت دمشق لأعوام طويلة دار الخلافة الإسلامية.. وكان لها دور كبير في نهضة الأمة لا ينكره أي إنسان، والآن الأحداث التي تمر بها الشقيقة سورية لا تسر عدوا ولا حبيبا، فالدماء تسيل كل يوم ومنذ أربعة أشهر تقريبا بغزارة.. وأعداد الشهداء المطالبين بالحرية والعدالة الاجتماعية في ازدياد مطرد ومخيف، ولعل هذا ما حدا بالنائب محمد هايف على أن يصدر تصريحه الأخير في ندوة ساحة الإرادة والذي قال فيه «سنطلب استفتاء العلماء في إهدار دم السفير السوري المجرم».

وإن كان هناك كثيرون من أبناء الشعب الكويتي ينسجمون مع تصريحات النائب هايف إلا أنه بأي حال من الأحوال لم يوفق النائب هايف في هذا التصريح الذي اختلفت وكثيرون معه لأنه كما قالت الحركة الدستورية في تصريحها بشأن الموضوع ذاته: «الدماء معصومة وأمرها متروك للقضاء».. ولأنه بالفعل الكويت دولة دستور وقانون فلا يمكن أن نهدر الدماء ونستبيح قتل الناس هكذا، لأن هذا الأمر له أهله ولا يمكن لأي كان أن يفتي بما يريد مع الوضع في الاعتبار ان هايف لم يهدر دم السفير السوري وانما طلب من العلماء الافتاء في هذا الشأن.

الغريب في الأمر أن عددا من النواب سارع لإدانة هايف على تصريحه كالنواب عدنان المطوع وصالح عاشور وحسين القلاف وحسن جوهر.. السؤال هنا أين كان هؤلاء النواب الشجعان من استباحة الدماء السورية من قبل نظام سورية المستبد؟ أين كانوا من قتل الأبرياء والنساء والأطفال واستباحة أعراض الناس في سورية ودمائهم التي سالت بغزارة؟ بل إن الأمر امتد ليطول هدم المساجد في هذا الشهر الكريم وقطع الكهرباء والاتصالات والخبز.

لماذا هذه الازدواجية في المعايير والمواقف، نحن ولاشك نختلف مع النائب هايف ولكن هل دم الشعب السوري مستباح ودم السفير السوري الذي يمثل النظام مصون لأنه أحد أعضاء حزب البعث المقيت والمستبد والمنفرد بالسلطة والمستحوذ عليها منذ عشرات السنوات؟!

على المجتمع الدولي والجامعة العربية ودولها أن تتخذ موقفا من النظام السوري الذي استباح دماء شعبه..

فالأمر لم يعد شأناً سورياً داخليا، وإنما هو شأن عربي إسلامي مسؤول عنه كل فرد مسلم وعربي، ولا نريد أن تتكرر المواقف التي تأتي متأخرة جدا كما حدث مع الشعب المصري والشعب التونسي وكذلك في ليبيا واليمن..

وللحقيقة كان بيان دول مجلس التعاون حول هذا الموضوع موقفا يحسب لدول المجلس وإن كان متأخرا ولكن أن يأتي خير من ألا يأتي.

الشعوب العربية المسلمة هي الباقية والأنظمة ستزول حتما يوما ما.. ولن يرحمنا التاريخ إذا ما تأخرنا أو تخاذلنا، وهنا نلوم أصحاب النفوذ والسلطة وقبلهم نلوم العلماء المسلمين الذين لم يتدخلوا لنصرة الشعب المسلم الشقيق، وهؤلاء أحرجهم هايف بتصريحه الذي نؤكد على اختلافنا معه لكننا بأي حال لا نرضى بالقمع والاستبداد واستباحة الدماء وإراقتها ليل نهار.

نوافذ

nasser@behbehani.info
د.ناصر بهبهاني

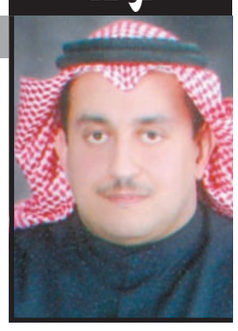

حق اقتصادي مشروع

كان من المفترض في السياسيين العراقيين الذين جاءوا بعد مرحلة الديكتاتور صدام حسين ان يقدموا نموذجا آخر عن السلوك السياسي غير الذي كان ينتهجه سلفهم أيام النظام البعثي، وما يدعو للقلق هو أن في كل عهد سياسي تقريبا يأتي من زعمائهم من ينظر إلى الكويت بعين حمراء، وهذا يجعلنا نتساءل: هل ثمة فكرة متأصلة في النفوس لا تتبدل أو تتغير بتغير النظام؟ إذا كان الأمر كذلك فتلك مصيبة.هذا الكلام ينسجم تماما والضجة التي أحدثها بعض سياسيي العراق حول قيام الكويت ببناء ميناء مبارك، ووصل الأمر إلى تصعيد اللهجة لتصل للتهديد وهو السلوك الذي لم نكن نتوقعه ولا نريد ان نقف عنده لعله يكون عابرا، فالميناء يقام على أراض كويتية وفق سيادتها على أراضيها ومياهها، كما أنه لن يشكل أي إعاقة للملاحة في خور عبدالله.هذه ليست هي الحساسية الأولى التي تصدر من سياسيين عراقيين منذ سقوط الطاغية صدام، فبين الوقت والآخر يحدث شيء من هذا القبيل، ورغم أن هناك لجانا شعبية تشكلت من الطرفين بعد التحرير بأعوام قليلة، مهمتها إعادة التقارب مرة أخرى بين الشعبين من كل النواحي، بما في ذلك ثقافيا واجتماعيا إلا ان هذه اللجان لم تستطع ـ كما يبدو ـ من تحقيق الكثير بدليل أنها تلاشت بعد ذلك وظل التقارب على أبعد تقدير في حدود زيارة الأماكن الدينية في العراق أو في مشاركات أدبية واقتصادية وسياسية بين البلدين، خصوصا بعد إعادة فتح السفارتين هنا وهناك، ولم تكن لدى الكويتيين أي عقدة فقد طوينا جراحنا أملا في بدء مرحلة جديدة. الذي يفترض أن يتم إدراكه الآن هو ان الحياة الاقتصادية للكويت مهمة جدا وأن التوسع في المرافق التي تساعد على ازدهارنا الاقتصادي خط أحمر، خصوصا أننا لا نلحق الضرر بأحد، وما يجب أن يعرفه الآخرون هو أن الكويت دولة مؤسسات وليس كل القرارات بيد الحكومة وحدها.

بدون نظارة

www.abdullahalsaleh.com
عبدالله محمد الصالح

رمضان مثل المنحة الأميرية

يتكرم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على شعبه بين الفينة والأخرى بأصناف العطايا والمزايا، فتارة يسقط عنهم فواتير الكهرباء والماء، وتارة يعفو عن المساجين، ومرات يغدق عليهم بالمال والطعام، لم يفرق سموه في كرمه بين أبناء التأسيس والتجنيس، وأولئك داخل السور وخارجه، كلهم بالنسبة إليه من المعدن الكويتي الأصيل وهو في فعله النبيل غير طامع في مزيد حب وود، فمادام هو أب الجميع، و«بابا» صباح الكبير، فإلى أي شيء يا قوم تتطلعون؟

ولله سبحانه وتعالى المثل الأعلى في تخصيص شهر رمضان المبارك كمكرمة ملكية، تفوق في خيراتها منح كل الأمراء، وهدايا جميع الزعماء، فإن حدثتكم عن كريم عفوه ستتعجبون أنه يصفح عمن ظلم وأساء ولو طال به الدهر وشاب، وإن أخبرتكم عن جزيل مغفرته فهو الذي يغفر الخطايا والرزايا ولو كانت مثل زبد البحر، وإن أعلمتكم عن أعظم هدية وأجل مزية فهي العتق من جحيم جهنم والفوز بالجنة دار السلام هو الرب الرحيم بعباده ولو بادروه بالنكران، وبارزوه بالعصيان.

أصبغ علينا النعم ظاهرة وباطنة، قال تعالى: (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها)، يعجز الإنسان عن عد نعم الله ولو كان في مجاعة مهلكة، أو انقطعت به السبل في الصحارى المجدبة، أو على السرير الأبيض في العناية المركزة، هذا ونحن أبعد ما نكون عن هذه الحالات المؤلمة وأحوج ما نكون إلا شكر النعم حتى تدوم لنا ولفلذات أكبادنا، قال تعالى: (ولئن شكرتم لأزيدنكم).

وبهذا أيها القراء الكرام أقول فرحنا أيما فرح يوم هلت علينا إشاعات المنحة الأميرية، ثم تعالت الأصوات بالليباب والمسيرات يوم أن تأكدنا من دخولها «الحصون» البنكية، وتوالت المباركات عبر الرسائل الهاتفية، هذا حالنا مع «افلاس» الدنيا نعم «افلاس» فكيف في شهر المنح والخيرات وفيه عتق من النيران، وليلة خير من ألف شهر، وحفظ من ملائكة الرحمن ألا يجدر بنا في هذا الشهر أن نكون له نعم الشاكرين الذاكرين المستغفرين التائبين إلى الله.. بلى ورب كعبة؟

باليراع

mw514@hotmail.com
د.محمد القزويني

مبروك عليكم: تمت مراقبة الأسعار

التصريح الذي صدر من وزارة التجارة بخصوص قيام المسؤولين في لجنة مراقبة الأسعار التي شكلت مؤخرا بمراقبة الأسعار تصريح يجلب الأسى بدل الابتهاج، فماذا كان يفعل أولئك المسؤولون قبل إشراكهم في اللجنة؟ وهل قيامهم بهذه المهمة حاليا شكلي أو إنهم فعلا يراقبون الأسعار وأي أسعار يراقبون وسعر كيلو اللحم العربي مثلا لدى بعض الأسواق المركزية 7 دنانير؟ ولعل الأيام ستحمل المزيد من الغلاء المفتعل كلما اقترب العيد.

في بريطانيا مثلا لو دخلت الأسواق المركزية وغير المركزية في أي بقعة من تلك المملكة المتمددة على ارض شاسعة تعادل مساحة الكويت آلاف المرات تجد الأسعار موحدة في البضائع المتشابهة ولا يجرؤ أي محل لرفع سعره إلا إذا اختلفت البضاعة لكن ليس ارتفاعا موسميا مفاجئا. أي أن اختلاف الأسعار ينجم عن اختلاف البضاعة لدى المحلات، لكن تلك الأسعار ثابتة خلال الموسم الواحد في جميع المحلات. طبعا بعد انتهاء الموسم يجري تخفيض الأسعار وليس رفعها لاستقبال بضاعة جديدة.

وعودة إلى لجنة مراقبة الأسعار فهل المراقبة بحاجة إلى لجنة كي تتم أم أن أهل المراقبة لا تحلو لهم المراقبة إلا عن طريق اللجان طمعا في مكافأة العمل في لجنة؟ طبعا أنا لا اعلم عدد المراقبين أو المفتشين الذين تعينهم الوزارة لمراقبة الأسعار وما مؤهلاتهم ومدى إعدادهم للقيام بهذه المهمة الحساسة وما نوع الحماية المادية والمعنوية التي توفرها لهم الوزارة وهل رواتبهم هي نفس رواتب من يقبع خلف المكتب يقرأ الجرائد ويعبث بجهاز الآي فون أم ان لهم مخصصات مجزية تمنع أن تمتد عيونهم لما متع الله به غيرهم وتصدهم عن قبول «الإكراميات والهدايا» من أصحاب المحلات، فمراقبة الأسعار أو بعبارة أخرى التفتيش على المحلات بحاجة إلى عناية في التعيين ورعاية في المخصصات وإعداد خاص كي يقبل عليها القوي الأمين الذي يشعر بأنه مسنود الظهر ومملوء الجيب.

وما لم نسمع عن عقوبة رادعة أوقعت على متلاعب بالأسعار تم وضع اسمه في قائمة علنية يطلع عليها من يشاء مع عمل رقابي تفتيشي متواصل، فإنه لا مراقبة ولا هم يحزنون.

رأي

مطلق الوهيدة

مسؤولية الإعلام

في أغلب الدول التي تتمتع بدستور ديموقراطي وبنفس من الحرية، يتم فيها فصل السلطات ومنهجية كل منها واختصاصها الموكل إليها، ودائما يأتي الترتيب الإعلامي بجميع مفاهيمه في الآخر وهو الترتيب الرابع والذي يسمى بالسلطة الرابعة. وحقيقة الأمر ان هذه السلطة تعتبر الأولى لما لها من قوة تأثيرية وإرشادية بين أفراد الدولة وكذلك مؤسساتها ومسؤولوها، خاصة عندما تبين لهم الأخطاء ما ظهر منها وما بطن، ليستفيد من أراد ان يستفيد ويتعرف على طريق الصواب او طريق الخطأ ليتجنبه.

وهذه هي السلطة الرابعة بإعلامها التقليدي والحديث تستطيع ان تبني وتستطيع ان تهدم ايضا. وهي مرشحة لذلك عن طريق بعض العاملين فيها سلبا أو إيجابا، كما يوجد في الجسم الإعلامي عالميا من يتسلل او يسلل إليه لخدمة أفكاره او منهجية من أوكل إليه بذلك. ومنهم من يوضح الصورة ويبين خطوطها السليمة حتى يتسنى للقارئ والمطلع والمتتبع للأحداث أن يعين ويتعاون بحل الإشكالات التي تفيد الجانبين الرسمي والشعبي. وهنا أحب أن أنصح وأحذر المسؤولين الشرفاء في هذا المرفأ الإعلامي بأن ينتبهوا الى سلوكية الشطر الأول في قنواتهم الإعلامية إن كان موجودا.

الإعلام يا سادة، على مر الزمان تأثيراته واضحة سلما وحربا في جميع مفاهيم الحياة وتثوير الشعوب، ويساعده على ذلك تعثر وسلوكيات الحاكم والحكومة في أي قطر، وهو كما هو حاصل هذه الأيام في الوطن العربي، حيث ضلل الإعلام قياداته بكيل المديح وكل شيء على ما يرام والبطائن التي لاتزال مستمرة في الضلالة والتضليل، والذين يجدون لهم في بعض الأجسام الإعلامية ضالتهم التي ينشدونها، وهؤلاء ينطبق عليهم القول «أسمع كلامك يعجبني، أشوف أفعالك أتعجب»، والتعرف على هذه وتلك يعتمد على نقاء أفكار المسؤول والقارئ أيضا.

أما فيما يتعلق بإعلامنا الكويتي، فقد أوضح الشرفاء من أصحاب الأقلام الشريفة منذ عقود، مواطن الخلل في جسم مؤسسات الدولة وتأثيراتها على النظام العام والمصلحة العامة، لكي يتعرف عليها من أراد الإصلاح، وحتى يتجنب من يتولى المسؤولية في المواقع المختلفة، وينتبه الى المتنفعين وأصحاب التكسبات الانتخابية الذين دائما يسعون ويطالبون بالمشاريع التبذيرية والواسطة والتوسط، لمخالفة القوانين وميزان العدالة بين المجتمع، منطلقين من مبدأ مفهومية نفسي نفسي ومن بعدي الطوفان، لأن ثقافاتهم محدودة، وقفزوا الى مناصب دون ان يتدرجوا اليها وغير أهل لها.

كبت الأصوات: كان المهربون قديما من الزبير جنوب العراق الى الجزيرة العربية، يستعملون مادة لكبت أصوات الدواب التي يحملون عليها أثقالهم، حتى لا يصدر عنها ما يبين لقوة الحدود الهجانة ومن ثم تستدل عليهم. أما اليوم فقد استعملت مواد أخرى وبطريقة تختلف عن سابقتها لكبت الأصوات حتى تكون ممتنعا مسلوب الرأي اي مذبذب لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، أو لتسليط البعض على البعض الآخر، او للبهرجة الإعلامية وكيل المديح الزائد. وهذا كما قال الشاعر المرحوم صقر النصافي:

والله إني ما لقيت أخطر من الريبة
تطرح النفس الخبيثة في الردى
يا كافي

الحرف 29

Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

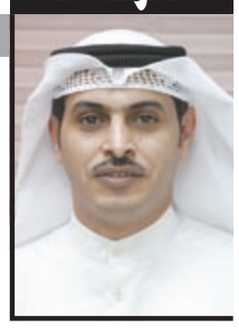

حكومة «ميتة» وتختطف مجلساً!!

بلا تبريرات ولا تسويق لأي دلائل إذا أردت أن تعرف حجم الفساد في الكويت، كل ما عليك هو أن تنظر حولك، الزحمة في الشوارع التي تغلق مداخل ومخارج العاصمة وفي جميع الدائريات من «الأول» وحتى «السادس» سببها الرئيسي الفساد وهي واحد من الأدلة الكبيرة على انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، لا أعني فساد استخراج رخص القيادة لكثير من الوافدين الآسيويين الذين صرفت لبعضهم رخص القيادة دون وجه حق، بل أعني فساد الرقابة وفساد التخطيط في جميع مشاريع توسعات الطرق، وأقرب مثال مشروع توسعة الدائري الأول الذي كان يفترض أن ينتهي منذ عام ولكن هذا لم يحصل، ولم تقم الحكومة بمحاسبة أحد أو حتى بإصدار بيان تعتذر فيه منا نحن مستخدمي الطرق عن تقصيرها ولم تبرر أو تفسر لنا سبب عدم استكمال هذا المشروع وتأخره الذي أضر بشرايين الطرقات في البلد وشل حركتها، وهي التي «فلقتنا» في بيان «طويل عريض» عندما سقط ناشط سياسي يتبعها في ندوة سياسية، ولكن عندما تضيع الملايين ويشل البلد تلوذ بالصمت وتصمت صمت أهل القبور.

الحكومة التي لا ترى فعلها وأثر عملها على الأرض في الشارع هي حكومة لا تستحق البقاء لعدم أمانتها فيما هي موكلة به.

المجلس هو من يفترض أن يحاسب هذه الحكومة ولكن هذه الحكومة كما قال النائب مسلم البراك «ميتة»، ولكن الغريب أن هذه الحكومة «الميتة» ورغم وفاتها التنفيذية استطاعت سياسيا أن تختطف ثلاثة أرباع المجلس وتضعه في جيبها وتنام قريرة العين لتكمل موتها التنفيذي عن كل المشاريع الحيوية.

● **توضيح الواضح:** استمعت بالخطأ لبرنامج إذاعي يبث أسبوعيا يتحدث عن خطة التنمية بشكل إنشائي، ومن يستمع لهذا البرنامج سيعتقد أننا سننافس نيويورك و«نغلب طوكيو تكنولوجيا بنتيجة 10 ـ صفر»، والحقيقة أنه مهما ادعت الحكومة ولو بثت ألف برنامج إذاعي وتلفزيوني فخطة التنمية لم يتم منها سوى 1٪ فقط، أما البقية فتوزيع المشاريع كمناقصات على من ترضى عنهم الحكومة.

هل عرفتم الآن أين ذهبت وستذهب الـ 37 مليار دينار؟!

ألم وأمل

د.هند الشومر

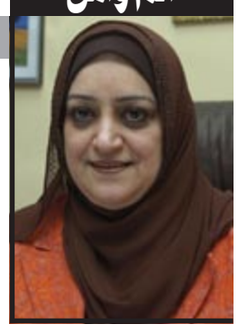

انتهاء الصلاحية

نستخدم الكثير من الأدوية للعلاج والوقاية من الأمراض لذا يجب التأكد من تاريخ صلاحيتها قبل استخدامها، إذ إنه عند حلول هذا التاريخ لا تكون هناك جدوى من استخدامها وقد تسبب بعض الأضرار لمستخدميها. وكذلك الأطعمة لا يمكن أكلها خاصة المعلبة والمغلفة بعد تاريخ انتهاء صلاحيتها، فالأطعمة والأدوية تنتهي صلاحيتها ولا يمكن استخدامها بعد هذا التاريخ، ولكن هل تنتهي صلاحية الإنسان؟

الموظف يعمل ويخدم في عمله لعدة سنوات ولكن عند بلوغه سنا معينة، وكما يقال «السن القانوني» بالخدمة لا يمكنه الإنتاج كما كان شابا في مقتبل عمره ولذلك فإن المؤسسة أو الوزارة تستغني عن خدماته وبذلك تنتهي صلاحيته لإفساح المجال لغيره في هذه الوظيفة.

هل يعترف الموظف ببلوغه «السن القانوني» أم لا؟ البعض يعترف بهذه الحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها، أما البعض الآخر فلا يرغب في البعد عن الوظيفة ويظل متمسكا بها إلى أبعد الحدود حتى بعد بلوغه «السن القانوني» وكأنه في بيته وليس في عمل تنظمه قرارات وقوانين، وإذا استفسرنا عن سبب تعلقه بالوظيفة وعدم الرغبة في مفارقتها نجد أن هناك فوائد أخرى للوظيفة لذلك لا يريد البعد عنها وهو بتواجده في الوظيفة دون وجه حق يكون قد أخذ حق الغير وأهدر الوقت بلا إنجازات تذكر ما يعطل التنمية والتطوير في مجال العمل.

انتهاء صلاحية الإنسان في العمل أي بلوغه «السن القانوني» لا تعني انتهاء عمره ولكن يجب أن يفسح المجال لغيره في هذه الوظيفة لأن الوظائف تنظمها قوانين وقرارات وليست من حق الإنسان التمسك بها مدى الدهر وحجبها عن الآخرين، فبعد انتهاء الخدمة يجب أن يرحل عن الوظيفة ويفسح المجال لغيره لأن حب الوطن هو السبيل إلى الإنجازات والموظف بلا إنجازات كالسفينة دون ربان ومن الأفضل التنحي عن هذه الوظائف وعدم المكابرة بالبقاء في وظيفة غير مرغوب به فيها لأن هذا واجبنا الوطني إذ يجب أن نحافظ على الوطن من أي خلل. فالوظائف مؤقتة وليست دائمة لأحد وعلى الجميع الالتزام بتطبيق القوانين التي تنظم ذلك حتى ننهض بوطننا ونرقى.